

أحمد إدعلي | Ahmed Idali*

الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الانتقال السياسي The Saudi and Iranian Roles in Yemen and their Impact on Political Transition

أذكت الثورة الشبابية في اليمن في بداية عام 2011 التطلع إلى الانفكاك من أسر الاستبداد وانتشال البلد من الهويات الضيقة، وشحذت إرادات تشكل "كتلة تاريخية" قادرة على إنجاز مسارات الانتقال الديمقراطي. بيد أن الثورة الشبابية لم تتجاوز نشوة الفعل الرومانسي الثوري إلى طور بناء مؤسسات قادرة على فرض احترام القانون واستيعاب التعدد العرقي والإثني والقبلي والطائفي والسياسي. تسعى هذه الدراسة لمعالجة أثر الدورين السعودي والإيراني في مسارات الانتقال في اليمن. وإذ تنطلق من أن العوامل الإقليمية تكتسي أهمية معتبرة، ربما تفوق أثر العوامل الداخلية في تفسير مآلات الثورة اليمنية، تؤكد الدراسة أن مفاعيل العوامل الإقليمية وحدودها ترتبط بجملة من المتغيرات، مثل تقلبات السياسة الدولية وموازين القوى العالمية وطبيعة مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين، فضلا عن الموقع الإستراتيجي للبلد موضوع التدخل، ونوعية موارده، وطبيعة الديناميات الداخلية، ومستوى نضج النخب المحلية ووزن المعارضة السياسية، ونوعية المؤسسات.

كلمات مفتاحية: اليمن، الثورة، السعودية، إيران، الانتقال الديمقراطي.

The youth revolution in Yemen at the beginning of 2011 kindled a ray of hope that the walls of tyranny could be broken down and the country could be pulled back from the clutches of narrowly defined identities. It sharpened the will that formed a "historical bloc" capable of rendering democratic transition successful. However, the youth revolution never transcended the ecstasy of a romantic revolutionary act to reach the stage of building institutions capable of enforcing respect for the law and accommodating ethnic, tribal, sectarian and political pluralism. This study addresses the impact of the Saudi-Iranian role on Yemen's transition. It is premised on considerable importance attached regional factors, which perhaps have even greater influence than domestic factors on the outcome of the Yemeni revolution. The study stresses that the effects and limits of regional factors are related to several variables, such as the vicissitudes of international politics; international and regional balances and interests; as well as the strategic location of the country subject to interference; its resources; its internal dynamics; the maturity of local elites; the weight of political opposition; and the quality of institutions.



Keywords: Yemen, Revolution, Saudi Arabia, Iran, Democratic Transition.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

* Professor of Political Science, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.

مقدمة

لبعض القوى الإقليمية والدولية⁽⁴⁾. وإذا كانت مركزية اليمن في الحسابات الإستراتيجية لتلك القوى زادت من حدة "المأزق الأمني"، فإن هشاشة الجبهة الداخلية، نتيجة انزياح الفاعلين عن منطق التوافق والانخراط في مناكفات ومعارك مسلحة وضعف المؤسسات والاستقواء بالهويات العصبوية القبلية والطائفية الضيقة، يسّرت اختراقها من قبل تلك القوى.

أولاً: فرضية الدراسة

تفتقر الدراسة أن الدورين السعودي والإيراني في اليمن أسهما على نحو كبير في إجهاض الانتقال الديمقراطي وتثبيط مسيرة التحول. لقد كان هذا البلد - وما زال - ساحة صراع بين قوتين إقليميتين تتنافسان على الريادة⁽⁵⁾، واشتد زخم ذلك التنافس مع تفجّر ديناميات ثورية في المنطقة العربية. هذه "الحرب الباردة"⁽⁶⁾ بين إيران والسعودية، التي شكلت التدخلات في اليمن أحد فصولها، قضت على فرص اليمن في إنجاح انتقال متفاوض بشأنه. إن تدخلات هذين اللاعبين الإقليميين تنضبط لتصوراتهما عن أدوارهما في قلب المعادلات الإقليمية. فأداء إيران لأدوارها في المنطقة وفي اليمن، يرتنن بدرجة كبيرة بتصورها لدورها بحسبانها فاعلاً إقليمياً ودركياً يملك بعض مقومات الريادة⁽⁷⁾

4 محمد فيان أحمد ونور صبحي، "القوى الإقليمية المؤثرة في أمن واستقرار اليمن: المملكة العربية السعودية أمودجاً للمدة (1990-2015)"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 116 (2016)، ص 447.

5 يحيل مفهوم الريادة الإقليمية على التنافس بين بعض وحدات الإقليم على من يكون "الدولة المركز" التي تتحكم في ترتيبات الإقليم والتفاعلات بين وحداته، وتملك فرضاً أكبر لفرض توجهاتها. إن هذه الريادة تتأتى من خلال حسم الدولة موازين القوى الإقليمية لمصلحتها، على نحو يجعلها تنتزع الإقرار الصريح أو الضمني بحظوتها الإقليمية. ويرتهن ذلك الحسم بقدرة الدولة على توظيف مواردها من القوتين: الناعمة والصلبة، ومدى استطاعتها تسخير تلك الموارد؛ لتحقيق المخرجات المرجوة، وكذلك بطبيعة التفاعلات على الساحة الدولية، والهوامش التي تسمح بها القوى الدولية للوحدات الإقليمية. وتجدر الإشارة إلى أن الطموح الإيراني في الريادة الإقليمية يقوم على تعبئة أيديولوجية، تنبئ بإيران جدارة قيادة لواء شرق أوسط إسلامي، مثلما يتأسس على حسابات إستراتيجية تملي توسع مجالات التمدد، مما يضمن لها حزاماً أمنياً، وقدرة على كسر الطوق الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه، بينما تسعى السعودية جاهدة للاستعاضة عن تراجع الوزن الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج، بتقوية نفوذها، مستقوية بقيادة دول مجلس التعاون.

6 يبدو أن أفضل إطار لفهم السياسة الإقليمية المعقدة، والعنيفة، في الشرق الأوسط، بحسب غريغوري كوز، هو النظر إليها بوصفها "حرباً باردة بين لاعبين إقليميين [...] تلعب فيها إيران والسعودية أدواراً قيادية"، انظر:

F. Gregory Gause III, "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War," *Analysis Paper*, Brookings Doha Center, no. 11 (July 2014), p. 1.

7 من قبيل القوة البشرية الضخمة، والموقع الجيوستراتيجي، والامتدادات الطائفية في دول الجوار، فضلاً عن المخزون الطاقوي الضخم، والقدرات العسكرية التقليدية، والبرنامج النووي. للاطلاع على بعض تلك المقومات يمكن الرجوع إلى: مصطفى اللباد، "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي بشأن المنطقة العربية"، شؤون عربية، العدد 129 (2007)، ص 34-36؛ راجع أيضًا: أنتوني كوردسمان، "إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟" في: جمال سند السويدي وآخرون، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 62 - 66.

إن أهمية العوامل الإقليمية بالنسبة إلى الحالة اليمنية تزداد في ظل التغيير في بنية النظام الدولي والتحويلات السياسية والجيوستراتيجية التي عرفتها منطقة الخليج العربي. فبعد استئثارها بقيادة النظام الدولي، تراجعت الأدوار القيادية للولايات المتحدة الأميركية وتغيرت رؤيتها لأمن الخليج. وقد بدت ملامح تلك المراجعة واضحة أكثر في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، حيث نزعت الولايات المتحدة إلى "إعادة تعريف مصالحها وعلاقتها بمنطقة الخليج والشرق الأوسط"⁽¹⁾. في غمرة هذا التحول، وفي ظل تفجّر ديناميات ثورية في المنطقة، انبرت قوى دولية وإقليمية للمتوقع وتوسيع مساحات نفوذها. ويمكن أن يشار في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى التغلغل الروسي في المجال السوري، في مسعى لتكسير الطوق الذي ضرب على روسيا من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو، فضلاً عن تشكل تحالفات ومحاور إقليمية جديدة.

لم تعد الزوايا الأربع لما أسماه جيمس بيل "مستطيل التوتر" في الخليج العربي، هي إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والولايات المتحدة⁽²⁾. ولقد أنعش تسارع التطورات على الصعيد الإقليمي، تطلعات روسيا للتأثير في مجريات الأمور، وشحذ رغبة السعودية للأخذ بزمام المبادرة في مواجهة ما تعتبره خطراً إيرانياً ينبعث من اليمن. وفي إطار هذه البيئة الإقليمية المتوترة⁽³⁾، تعززت مسارات صراعية أشدها شراسة مسار السعودية وإيران ومسار إسرائيل وإيران، وبدرجة أقل، خلال فترة أوباما، الولايات المتحدة وإيران. وفي المقابل، تواترت مسارات تعاونية بين دول الخليج والولايات المتحدة، وتعضدت العلاقات بين السعودية وتركيا، وبين إيران وروسيا، من دون إغفال تمدد فاعلين غير دوليين يتوسلون بالعنف، كتنظيمي القاعدة وداعش.

هذه البيئة الدولية والإقليمية، التي تتسم بتنازل ديناميات التوتر، يستعر فيها التنافس بين وحدات دولية وإقليمية حاجسها تحقيق مصالحها. فلا غرو أن يمتد شر ذلك التنافس المحموم إلى اليمن. ثم إن اليمن غداً، بحكم موقعه الجيوستراتيجي، موضع اهتمام وأطماع

1 مروان قبلان، "العلاقات السعودية الأميركية: انقراط عقد التحالف، أم إعادة تعريفه؟" سياسات عربية، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 30.

2 جيمس بيل، "الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج: مستطيل التوتر"، في: مجموعة مؤلفين، إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، إعداد جمال سند السويدي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996).

3 Philippe Boulanger, "Risques et conflits dans le Golfe Arabo-Persique," *Bulletin de l'Association de Géographes Français*, vol. 89, no. 1 (Mars 2012), p. 41 et s. p. 139 - 154.

الدولة المناصرة للمستضعفين والمقاومة لنزوعات هيمنة الولايات المتحدة وأتباعها في المنطقة، وإنعاش النزعات المذهبية من خلال استنفار الأيديولوجيا الشيعية. يضاف إلى ذلك الدعاية الإعلامية المحرصة للانتماءات الهوياتية والكاشفة لفظاعات ضربات قوات التحالف، والإسناد العسكري والاستخباراتي لوكيل طائفي بغية جعله طليعة في خط المواجهة مع السعودية وتعضيد تمثيلته السياسية لإرباك العملية السياسية.

ثانياً: منهج البحث

تعطي غالبية النماذج التحليلية لتجارب الانتقال أهمية أكبر للعوامل الداخلية⁽⁹⁾، بينما تؤكد الخبرة التاريخية محدودية القدرة التفسيرية لتلك النماذج. فالمقاربات الجينية التي تتوسل برؤية جوهرانية وتشدد على محورية الشروط الاقتصادية والثقافية المسبقة، ونظريات الوزن الحاسم للإرث المؤسسي للماضي ونظرية مسار التبعية، والمقاربة التي تفرط في الاعتماد على الاختيارات العقلانية للفاعل، على أهميتها، تشيح بوجهها عن دور العوامل الخارجية أو تقلل من وزنها؛ ولذلك تبدو قيمتها الكشفية ووجهتها الإمبريقية ضعيفة. ولئن بدا مفيداً أخذ ضغط الماضي على الحاضر في الحساب، والاهتمام بخصوصيات كل حالة، والعناية بسؤال كيف يجري مسلسل الانتقال ورصد أداء الفاعلين، فإن فهمًا أجلي للمتغيرات المسؤولة عن تعثر مسلسل الانتقال، يقتضي توسيع أفق التحليل ليشمل السياق الخارجي والاستفادة من إسهام المقاربات الأمامية Internationalistes.

صحيح أن البعض يأخذ على هذه المقاربات كونها تشكو من غياب منهجية دقيقة لتحديد العلاقات السببية والقياس الدقيق لوزن المتغيرات الدولية والإقليمية على الديناميات المحلية⁽¹⁰⁾، لكن ذلك لا ينقص من أهمية التأثيرات عبر الوطنية والوزن المعبر للتأثيرات الدولية والإقليمية. فالبعد الخارجي يبدو مكوناً أساسياً ضمن مسلسل الديمقراطية⁽¹¹⁾.

تتوسل الورقة في سبيل مطارحة إشكالية الدراسة بمنهج تحليلي يرصد تكتيكات وإستراتيجيات السعودية وإيران في التأثير في مسارات التحول في اليمن. وتحاول معرفة المسارات التي سعى كل منهما لفرضها، أو

ويضطلع بمسؤوليات حضارية. وبالمثل، تنهض تدخلات السعودية على تصورها بحسبانها موازناً لنزوعات الهيمنة الإيرانية، وباعتبارها سلوكاً حيويًا للحفاظ على أمنها القومي وضمان الأمن الإقليمي. لقد أثر تنافس هذين اللاعبين الإقليميين في النفوذ في الإقليم، سلباً في مسارات الانتقال بهذا البلد، بحيث غدت تدخلاتهما تصلب مواقف الفاعلين المحليين، وزجت باليمن في أتون حرب مستنزفة أجمت التكلفة الإنسانية وقذفت باليمن صوب حوافي الفشل.

وقد بادرت السعودية باقتراح "تسوية سياسية" ورعايتها. وترسم المبادرة الأوضاع بما يخدم القوى النافذة الموالية لها وتحول دون تشكل توازنات تخرج اليمن من دائرة التبعية. هذه المبادرة أسهمت، بحكم إسنادها لظهر قوى كانت ترتبص بالثورة وبحسبانها صفة توزيع المغنم والحفاظ على المصالح، في تصلب مواقف فاعلين معارضين واشتعال أوار المواجهات واندلاق اليمن إلى مستنقع الفوضى. فضلاً عن ذلك، شكلت "عاصفة الحزم" خطوة تنضب لحسابات إستراتيجية تروم من خلالها السعودية تأمين عمقها الإستراتيجي وصد النفوذ الإيراني المتنامي في اليمن وإحكام الوصاية عليه.

وبالمثل، حرصت إيران على توظيف الأزمة اليمنية لزيادة نفوذها الإقليمي ومجابهة التهديدات الدولية والإقليمية لأمنها القومي وتكسير الطوق الأميركي حوّلها. وقد زاوجت إيران لبلوغ تلك الأهداف بين موارد القوة الناعمة والقوة الصلبة⁽⁸⁾. وتتنوع الأدوات التي استعملتها إيران بين اعتماد نزعة قومية فارسية، وتسويق صورة

8 تشير القوة الناعمة إلى الأبعاد غير الملموسة للقوة؛ إذ بإمكان الفاعل أن يحقق هدفه من خلال التأثير في سلوك الآخرين، من دون اللجوء إلى مصادر القوة المادية. إنها، بعبارة أخرى، تعني القدرة على جذب الآخرين؛ كي يريدوا ما تريده. وهي بهذا المعنى تشكل وجهًا مختلفًا للقوة، عدّه جوزيف ناي أشد جاذبية، مقارنةً بالأساليب التقليدية. وتعد الثقافة والتعليم وبرامج التبادل من ضمن موارد تلك القوة. وقد اقترن مفهوم القوة الناعمة لدى جوزيف ناي بسياق مراجعة القوة الأميركية، عقب حربي العراق وأفغانستان، وانتقاده الإفراط في تقدير وزن القوة المادية. وإذ استعارت الدراسة صفة "النعومة" من جوزيف ناي، إشارة إلى الأساليب غير الملموسة، فإنها لا تميل إلى تبني فكرته التي تقضي بأن القوة الناعمة تعتمد على قوة الإقناع، وعلى الأساليب التعاونية، بل تنزع إلى اعتماد فكرة لي غين Lee Geun التي رأى فيها أن القوة الناعمة قد تكون إكراهية. ويصدق هذا الأمر في حالتنا على إيران التي تتوسل بوسائل ناعمة؛ للضغط على خصومها وخلق بيئة خارجية تخدم أهدافها. أما القوة الصلبة، فتحيل على القوة العسكرية التي تتوسل الإكراه، وإن كان التقدم التكنولوجي قد أضفى على القوة العسكرية أبعاداً جديدة، تختلف عن التدخلات العسكرية التقليدية. بيد أن ثمة ترابطاً بين القوة الناعمة والقوة الصلبة؛ إذ يشتركان في القدرة على تحقيق هدف واحد من خلال التأثير في سلوك الآخرين. فيقدر ما تبدو القوة الصلبة وحدها غير كافية، يعسر أن تنتج القوة الناعمة فاعليتها من دون إسناد من القوة الصلبة. يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:

Joseph S. Nye, *Bound To Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990), p. 188 ; Joseph S. Nye, "Soft Power and American Foreign Policy," *Political Science Quarterly*, vol. 119, no. 2 (Summer 2004), p. 256 ; Joseph S. Nye, *The Means to Success in World Politics* (New York: PublicAffairs, 2004), pp. 7 - 9 ; Lee Geun, "A theory of soft power and Korea's soft power strategy," *Korean Journal of Defence Analysis*, vol. 21, no. 2 (June 2009), p. 212.

9 من قبيل ضغط تركة الأنظمة الاستبدادية والفاعليات السلبية للاستثمار السياسي في الهويات الفرعية، فضلاً عن انزياح الفاعلين عن منطق التوافق حول قواعد اللعبة، والنواظم المسيرة لعبور مرحلة الانتقال، مما هي لحظة سيولة حرجة، وانغلاقهم، في المقابل، في سجن המחكات، وتسعير الخلافات ومنطق تبادل الضربات.

10 Raluca Grosescu, "Une analyse critique de la transitologie: Valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques," *Studia Politica: Romanian Political Science Review*, vol. 12, no. 3 (2012), p. 499.

11 Ibid., p. 498.

رابعًا: التنافس السعودي الإيراني على اليمن وإجهاض فرص الانتقال السياسي

تكثف الصراع بين السعودية واليمن عقب تفجر الدينامية الثورية في اليمن. لقد شكل اليمن، على إثر ذلك، ساحة من ساحات الصراع المحموم على النفوذ الإقليمي. وبينما سعت السعودية للأخذ بزمام الأمور للقيام بدور الموازن للدور الإيراني وحماية ما تعتبره مصالح حيوية، كثفت إيران من نزعتها التدخلية في اليمن بهدف توسيع مجالات نفوذها في المنطقة ومحاصرة السعودية، متوسلة بموارد مختلفة. هذه التدخلات، زادت من هشاشة الوضع السياسي وأجهضت نطف حصول انتقال سياسي سلس في اليمن.

1. من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم: سياسة السعودية تجاه اليمن بين هم "حماية الشرعية" و "شرعية" حماية المصالح الإستراتيجية

حرصت السعودية، على مدار عقود خلت، على شراء ولاء القيادات القبلية والشخصيات السياسية النافذة في اليمن؛ وذلك بهدف إحكام وصايتها عليه، والحيلولة دون تشكل أنوية تغيير يفقدها الإمساك بأزمة الأمور. كما أصرت السعودية خلال المرحلة الحالية على تحاشي حدوث أي تغيير داخلي يخلخل هيمنتها، وبدت يقظة لعدم وقوعه في شرك القوة الإقليمية المتربصة به، إيران. فلا غرو أن انبرت، غداة اشتعال أوار الثورة وكثافة السيولة ومناخ اللاتيقين، للشروع في ترتيبات سياسية بأنفاس استيعابية أسهمت في تغذية توجس بعض الفرقاء، وأشرعت الباب أمام أزمة استحکم فيها منطق الصدود والمناكفة، بل إنها بادرت، فضلاً عن ذلك، إلى الأخذ بزمام المبادرة من خلال قيادة "عاصفة" ألهمها منطق تشكيل جبهة سنوية لقسم ظهر الحوثيين، وردع خصمها اللدود إيران، والحيلولة دون تمددها الإقليمي. وبين محاولات هندسة حلقات الانتقال والضربة العسكرية، خبت جذوة الثورة وانلقت اليمن إلى دوامة الصراع، وتضاعفت التكلفة الإنسانية.

أ. المبادرة الخليجية: بين هاجس الضبط والتوجيه لمنسوب التحول في اليمن ومساعي تمكين حلفاء السعودية

انطلقت الشرارة الأولى للثورة اليمنية من رحاب جامعة صنعاء في 16 كانون الثاني/يناير 2011، بالتزامن مع هروب الرئيس التونسي السابق. وخلافاً لمنزع المعارضة في المطالبة بالإصلاحات، رفع

دفع الفرقاء المحليين إلى تعبيدها، في إطار ما يسميه آدم برزفورسكي Adam Przeworski "الوضعيات الإستراتيجية"، أو في المقابل معرفة الفرص التي تقاعسوا عن استثمارها. وإذا كانت الورقة تستند جزئياً كخلفية منهجية إلى نظريات الفاعل العقلاني، فإن نظرية اللعب، ونظريات الصراع، خصوصاً عند شلينغ⁽¹²⁾ Schelling، تقدم بدورها مداخل مساعدة لتحليل أداء الفاعلين. فالمفاهيم التي نحتها شلينغ أو وظفها لفهم إستراتيجية الصراع بين الفاعلين، من قبيل المباغثة والهجومات الفجائية والخوف المتبادل والتهديد المتهور والتهديد بالتدمير المشترك، والردود الانتقامية والوساطة وتكتيكات اللعب، والحرب المحدودة، تبدو مفيدة لاستيعاب تكتيكات اللاعبين الإقليميين ومدى إسهامهم في تغذية ديناميات الإرباك وتعثر مسارات الانتقال في تلك البلاد. كما تستعين الورقة بنظرية الدور؛ ذلك أن سياسات هذين الفاعلين تنضب لتصوراتهما عن أدوارهما في قلب المعادلات الإقليمية. فأداء الدور يرتهن بدرجة كبيرة بتصور الفاعل لدوره بحسبانه متغيراً وسيطاً على قدر كبير من الأهمية. إن أدوار السعودية وإيران تتحدد تبعاً لذلك، انطلاقاً من تصورهما لما يجب أن تضطلع به إقليمياً، أخذاً في الاعتبار تقدير قدراتهما وأدواتهما على التأثير.

ثالثاً: الأهمية الإستراتيجية لليمن

يحتل اليمن موقعاً مركزياً في الحسابات الإستراتيجية للسعودية وإيران. فإضافة إلى أنه يشكل فناءً خلفياً للسعودية وعمقاً إستراتيجياً ومصدراً من مصادر أمنها القومي، وجغرافياً مترامية تزيد من مخاطر تدفقات المهاجرين واللاجئين⁽¹³⁾، يتميز اليمن بممراته المائية الحيوية وانفتاحه على المحيط الهندي الذي يعد مسلكاً مهماً لتصدير النفط السعودي. ويتصل اليمن بالمحاور والعقد التجارية وعقد النقل ويجاور القرن الأفريقي وأقاليم جيواقتصادية مهمة. فهو يطل على باب المندب الذي يُعد طريق تجارة عالمية ويصل البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب⁽¹⁴⁾. فضلاً عن ذلك، يعتبر البوابة الجنوبية لمنطقة الخليج العربي ذات الجذب الاقتصادي، ويشكل دولة حدودية لمنافس إيران اللدود، السعودية.

12 توماس شلينغ، *استراتيجية الصراع*، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان (الدوحة/بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

13 Hélène Thiollet, *Les flux migratoires au Yémen: Enjeux sécuritaires, politiques et sociaux* (Paris: Ministère de la Défense, 2009), accessed on 17/3/2018, at: <https://bit.ly/2sV6lfo>

14 أحمد يوسف أحمد وآخرون، *كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة الأردن-الجزائر-السعودية-السودان-سورية-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 564؛

Denis Bauchard, "Le Yémen: Violence sectaires et guerre de procuracy," Intervention faite dans le cadre de la conférence "Terrorisme international et radicalisme au Moyen-Orient et en Afrique du Nord: menaces, causes, conséquences," Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques-UQAM, 13/11/2015, pp. 1-2, accessed on 31/1/2019, at: <https://bit.ly/2t1bsAn>

صالح في 3 حزيران/ يونيو 2011⁽¹⁹⁾، شكلاً مؤشراً مبكراً دالاً على إيغال اليمن في دوامة الاقتتال الأهلي.

إن التمدد الثوري في ربوع اليمن، وانشقاق المؤسسة العسكرية، وإشاحة كثير من القبائل بوجهها عن الرئيس صالح بعد أن كانت ظهراً قوياً له، وإعلان أغلب قيادات المناطق العسكرية الانضمام إلى الثورة، وتواتر الانسحابات من مجلس النواب اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام، واستقالة بعض الوزراء والدبلوماسيين، واصطفاف الحوثيين⁽²⁰⁾ وعناصر الحراك الجنوبي والاتلافات المهنية والمجتمعية إلى جانب شباب الثورة، وتحرر عموم الشعب اليمني من عقاب الخوف، عوامل ضيقت الخناق على الرئيس. لقد أرخى الغموض سدوله على اليمن، وأزفت ساعة الرئيس.

وفي خضم وهج الثورة واشتداد وطيس الأزمة، توسط مجلس التعاون بقيادة السعودية بين أطراف الأزمة، وتقدم بمبادرة لنقل السلطة على نحو سلمي⁽²¹⁾. غير أن الرئيس رفضها، الأمر الذي فرض تعديلاً. ورغم موافقته المبدئية على المبادرة الخليجية، وتوقيعها من جهة أحزاب المعارضة، أبدى الرئيس صالح احترازه غير ما مرة، وبقي يناور حتى 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، تاريخ توقيعه الآلية التنفيذية المزممة للمبادرة الخليجية.

ولئن نجحت المبادرة الخليجية في إقناع الرئيس بمغادرة السلطة، وعبدت آلياتها التنفيذية مسالك لعبور الأزمة بأقل الخسائر، فإنها أثارت منذ البدء اعتراض الثوار والحوثيين وناشطي الحراك الجنوبي، بحكم أنها جعلت الرئيس بمنأى عن المتابعة القضائية. لقد بدت صفقة الحصانة بالنسبة إليهم حيلة تستل الرئيس من قفص الاتهام وتجنبه المتابعة. كما اعتبروا المبادرة انزياً عن أهداف الثورة، ومسعى يورط اليمن في تسوية سياسية مشوهة⁽²²⁾. تأسيساً على

الثوار الشباب سقف المطالب؛ وذلك بالتركيز على إسقاط النظام الاستبدادي وتشكيل مجلس رئاسي مؤقت ومجلس وطني انتقالي وإجراء انتخابات وتشكيل حكومة كفاءات وإعلان قيام دولة مدنية⁽¹⁵⁾. ولئن كانت الشرارة الأولى للثورة أشعلت من قبل شباب مستقلين، متوسلين برغبتهم الجامحة لإزاحة نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، فإن أحزاب اللقاء المشترك بقيادة حزب الإصلاح انضمت إلى الثوار، بحيث أغرقت ساحة التغيير بأفواج من الشباب، على نحو رجح كفتها في التدبير والتقرير⁽¹⁶⁾.

ووفاءً لمنهجه في المناورة، زاوج الرئيس صالح بين أسلوب التهديد والتقتيل، وتقديم عرض سياسي جديد للمعارضة. ففي حين اقتحم الحرس الجمهوري ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء نتيجة حنقه من تصاعد الحالة الثورية وتمدها، بادر الرئيس في 10 آذار/ مارس 2011 بتقديم مبادرة سياسية⁽¹⁷⁾ اعتبرها "براءة ذمة إلى الشعب اليمني العظيم مالك السلطة ومصدرها وهو الفيصل في اتخاذ القرار"⁽¹⁸⁾. هذه "المناوبة" بين التهيب من المساس بالشرعية، والتغريب في غد مشرق، ستستمر إلى حين إنهاء حكمه. فالعود بالانتقال من نظام رئاسي إلى نظام برلماني في أفق بداية عام 2012، والدعوة إلى الاستفتاء في دستور جديد وتوسيع نظام الحكم المحلي في 10 آذار/ مارس 2011، ومباشرة تغييرات في الأجهزة الأمنية ببعض المحافظات في 15 آذار/ مارس 2011، أعقبتها مذبحه جمعة الكرامة في 18 آذار/ مارس 2011، وإعلان الرئيس حالة الطوارئ وتشديد قبضته الأمنية. لم يكن الثوار ليقنعوا بصدق الوعود الإصلاحية للرئيس؛ فلا غرو أن أصروا على رفض صفقة توسط مجلس التعاون، وتشبثوا برحيل الرئيس صالح، وتواترت مسيرات الاحتجاج والمعارك في صنعاء وتعز بين قوات صالح والمعارضة المدعومة من القبائل. ولعل ارتفاع التكلفة البشرية لتلك المعارك، وضراوة المواجهات التي أعقبت محاولة اغتيال الرئيس

19 كانت حصيلة مذبحه "كتناكي" التي شهدتها العاصمة صنعاء (18-20 أيلول/ سبتمبر 2011) مرتفعة.

20 المذبحي، ص 433 - 434.

21 تضمنت المبادرة خمسة مبادئ، هي: أن يؤدي الحل الذي سيتمخض من الاتفاق بين الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة إلى المحافظة على وحدة اليمن واستقراره، وأن يلي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن تُنقل السلطة بطريقة سلمية وآمنة، وأن تلتزم الأطراف كافة بإزالة مظاهر التوتر سياسياً وأمنيًا، وأن توقف كل أشكال الملاحقة والمتابعة. وتضمنت خطوتين تنفيذيتين، تتمثلان في نقل رئيس الجمهورية صلاحياته إلى نائبه، مما هي مرحلة انتقالية، وأن تؤلف حكومة توافق وطني برئاسة المعارضة، لها الحق في تشكيل اللجان، وإعلان موعد انتخابات جديدة، وصوغ دستور جديد للبلاد. بشأن نص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وكذا نص القرار الرئاسي الذي تفوض بموجبه إلى نائب رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، الصلاحيات الدستورية اللازمة؛ لإجراء حوار مع الأطراف التي وقّعت المبادرة، انظر: رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، نص الآلية التنفيذية المزممة للمبادرة الخليجية، شوهده في 2018/3/12. في: <https://bit.ly/2CLIC5b>

22 انظر: "رؤية 'جبهة إنقاذ الثورة'"، مدونة إنقاذ، 2011/12/26، شوهده في 2018/3/3، في: <https://bit.ly/2RgsGUC>

15 بشأن الأهداف والمطالب للمرحلة الانتقالية، انظر: اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية، اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية تعلن 6 أهداف لثورة التغيير في اليمن وتضع 9 مطالب للمرحلة الانتقالية، ساحة التغيير - صنعاء، 2011/4/11، مدونة تعز الآن، 2011/4/12، شوهده في 2015/9/3، في: <https://bit.ly/2S9pkXs>

16 ماجد المذبحي، "ثورة الشباب: محدداتها وأفاقها المستقبلية"، في: مجموعة مؤلفين، الثورة اليمنية: الخلفية والأفاق، فؤاد عبد الجليل (محرر)، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 431، 433، 441، وما بعدها؛ نشوان الحميري، خطوة إلى اليمن الحديث: إرهاصات وأحداث وتحديات الثورة الشبابية الشعبية السلمية (صنعاء: منظمة اليمن الحديث، 2011)، ص 71.

17 تضمنت مطالب المعارضة التي دأب على رفضها، من قبيل الاستفتاء في دستور جديد، يضمن فصل السلطات، والعمل بأسلوب الاقتراع بالقائمة النسبية، واعتماد نظام برلماني، وتطوير النظام المحلي في نهاية عام 2011 وبداية عام 2012.

18 للاستماع إلى بعض مقاطع خطاب الرئيس علي عبد الله صالح الذي اقترح فيه مبادرته المتمثلة في إصلاح النظام السياسي، انظر: "مبادرة الرئيس صالح أمام المؤتمر الوطني العام"، يوتيوب، 2011/3/10، شوهده في 2018/7/7، في: <https://bit.ly/2HA9dxY>

اللقاء المشترك، يعاند ما تقتضيه خصوصية المراحل الانتقالية من إشراك مختلف الفاعلين. كما أن تمسك حزب التجمع اليمني للإصلاح برئيس الحكومة محمد باسندوة، الذي بدت خبرته في إدارة مرحلة ما بعد المبادرة الخليجية ضعيفة، غدى توجس الحوثيين والجنوبيين من مساعي القوى القبلية التي يمثلها الحزب، وأذكى مخاوفهم من تربصه بمرحلة ما بعد الحوار. فحكومة باسندوة، في تقديرهم، حكومة طيعة ولا تعبر عن مصالح كل اليمنيين. فلا غرو أن جعل الحوثيون أنفسهم في حل من التوازنات التي تحاول وثيقة الحوار هندستها.

عامل آخر يخلق أنفاس طموح الوثيقة إلى التأسيس لمرحلة جديدة، ومن ثم يضعف قيمتها الإستراتيجية المفترضة، يتمثل في أن كثيراً من القوى القديمة المنضوية إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، والتي كانت من الأسباب الرئيسة للأزمة، تسلمت إلى الحلبة السياسية بعد الثورة، واندست في صف الجبهة المنادية بالإصلاح. ولعلها تتوسل بمنصرة الثورة، والتبرؤ من نظام صالح؛ حيلة لصرف الشكوك عنها، وانتباز موقع يكفل لها مراقبة التوازنات والتأثير في مساراتها بما يحفظ مصالحها. إن تغلغلها في دواليب الدولة ودوائر الاقتصاد، وعلاقاتها المصلحية بزعماء العشائر والقبائل، واستقواءها بالمليشيات المسلحة، عوامل تجعل رسم ملامح المشهد السياسي الجديد بعيداً عن تأثيرها ومصالح السعودية أمراً صعباً.

وإن ما يبدو لي قصوراً منطقياً لوثيقة الحوار، ومن خلاله لمسلسلات الحوار، يكشف عورات المبادرة الخليجية، ويثير الشكوك في حقيقة مراميها الإستراتيجية. ألا تبدو تلك المبادرة إجراءً لتطويق أنفاس الثورة، وتأمين مخرج ذكي للرئيس صالح، وفرصة لتعزيد نفوذ آل الأحمر، الحلفاء التقليديين للسعودية؟ ألم تبدُ الثورة اليمنية، بالنسبة إلى قوى الخليج، وبخاصة السعودية، مؤشر أزمة تترك حساباتها وتهدد مصالحها، وليست سبيلاً للتخلص من الاستبداد؟ ألا تنبئ عن صلف يصر على إبقاء اليمن في فلك السعودية، ويفترض قصور اليمنيين عن اجترار مسارات تنتشلهم من سديم الاستبداد والتخلف بمنأى عن وصايتها؟

الظاهر أن المبادرة الخليجية لم تسهم في تبيد مناخ اللايقين، بقدر ما زادت من جرعته، لأنها بسعيها لترسيم وضع يحفظ مصالحها، أذكت التوجسات الداخلية للشباب والحوثيين وفصائل الحراك الجنوبي، وهي قوى عانت ويلات نظام صالح. صحيح أن الوثيقة، عكست نجاحاً نسبياً قياساً على المراحل التي بلغ فيها الغموض أوجهه وافتقد فيها الفاعلون إحداثيات ميسرة لعبور مخاطر المرحلة الانتقالية. لكن تلك الإنجازات بدت ضعيفة الفاعلية. فالهاجس المبطن للمبادرة الخليجية هو تنفيس الحنق الشعبي، وتطويق منسوب غضب الثوار من خلال تقويمات وحلول لما تعتبره أزمة عابرة.

ذلك، يرتهن تحللهم من هذا التقدير بمقدار نجاح الآلية التنفيذية في ترسيم خطوات المرحلة الانتقالية، وإرساء أسس دولة حديثة.

قد تبدو تلك الوثيقة من حيث المبدأ، مؤسسة لمرحلة جديدة بالنظر إلى مفاعيلها التنفيسية ومساهماتها في التهدئة، ودورها في التهيئة النفسية للتحويل. ولعلها، من هذه الزاوية، تفتح كوة أمل في المستقبل. لكنها تبدو ضعيفة الفاعلية من الناحية الإستراتيجية؛ ذلك أنها لم تنهض على قاعدة صلبة تسمح باجتراح رؤية مشتركة يشعر الجميع بأنه ذو مصلحة في الانخراط في ترجمتها.

وفيما يتصل بوثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي جاءت بعد عشرة أشهر من الشد والجذب، لم تؤسس تلك الوثيقة، خلافاً لما تعلنه، لـ "عقد اجتماعي جديد"، ينتشل اليمن من أسر "الدول الفاشلة والمهددة بالانهيار"⁽²³⁾. فجرعات الأمل التي تنضح بها الوثيقة، والتي تعكسها مفردات الحوار والشراكة والمصالحة والطموح إلى بناء دولة المؤسسات والقانون التي تخللتها، تعاندها تفاعلات الواقع السياسي اليمني. ويبدو أن أنفاس الاحتراز من فشل "العقد الاجتماعي" على صخرة الواقع المعاند، التي تخللتها، يضمم استشعارها لهشاشة التوازنات التي أفرزها الحوار. لقد أكدت أن التحويل المنشود يستتبع ترجمة الآمال على أرض الواقع. فالحوثيون والحزب الاشتراكي وبعض فصائل الحراك الجنوبي تحفظوا عن مخرجات الحوار الوطني. كما أبدى شباب الثورة امتعاضهم من تلك المخرجات. ورغم طموحها المفرط إلى تعبيد مسارات انتقال آمنة، تبدو وثيقة الحوار محاولة لترسيم التوازنات كما ترتضيها وتجذرهما القوى النافذة، وبخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذراع السياسية للقبائل والعشائر. فالسعودية، تنزع إلى تجذير نفوذ حلفائها⁽²⁴⁾، وتبدي حذرهما من تحول غير محروس، يتوج بخلخلة التوازنات التي تمسك بتلابيبها، خصوصاً بعد إزاحة علي عبد الله صالح من سدة الرئاسة.

من هذا المنطلق، يبدو الموقف الحوثي المتصلب، احتجاجاً ورفضاً للمنطق الذي تسعى تلك القوى لأن يحكم مسارات ما بعد الحوار. إنهم يرفضون انضباط "المرحلة التأسيسية" التي أعقبت جولات الحوار، للمنطق نفسه لتلك الجولات التي شاركوا فيها؛ فنجاح المرحلة الجديدة التي تطمح مخرجات الحوار الوطني لأن تؤسس لها، رهون في تقدير الحوثيين بحجم التحلل من منطلق محاباة بعض الأطراف الذي حكم مرحلة ما بعد المبادرة الخليجية، ذلك أن وثيقة الحوار الوطني، التي نصت على تقاسم الحقائق الوزارية بنسبة 50 بالمئة لحزب الرئيس السابق صالح و50 بالمئة لأحزاب

23 الجمهورية اليمنية، وثيقة الحوار الوطني الشامل، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، 2013 - 2014، ص 13، شوهد في 2018/7/7، في: <https://bit.ly/2FVb0fj>

24 إبراهيم متولي نوار، "صراع الحرب والدبلوماسية وسيناريوهات حل الأزمة في اليمن"، أفاق سياسية، العدد 20 (أب/ أغسطس 2015)، ص 40.

في 21 أيلول/ سبتمبر 2014، توخى هذا الانقلاب دفن المبادرة الخليجية وقطع الطريق أمام أي مبادرة لتسوية سياسية لا تخدم مصالح إيران والحوثيين. ويبدو أن غياب مقاومة الجيش للزحف الحوثي، يطرح أحد الأعطاب التي تشكو منها المبادرة الخليجية، وهي أنها لم تفرز وضعا يسمح بتنفيذ بنودها على نحو آمن. إن عجزها عن خلق توافق وطني حول إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، بما يضمن تجاوز مشكلات تعدد الولاءات واستحكام الفساد، ورفض الحوثيين توقيع الملحق الأمني للاتفاق، والذي يقضي بضرورة نزع السلاح ووقف إطلاق النار في صنعاء وغيرها من المحافظات، لا يساعدان على مرافقة التحالف العربي لمسيرة التحول وتجنبها المخاطر المحدقة بها⁽²⁷⁾.

ب. "عاصفة الحزم": بين هواجس ردع النفوذ الإيراني وتأكيد الريادة الإقليمية، وواقع وأد فرص الانتقال الديمقراطي

دشن إحكام الحوثيين سيطرتهم على صنعاء منعطفًا حاسمًا في موازين القوى، وتغييرًا في مسارات التحول في اليمن⁽²⁸⁾. فبعد أن استعان الحوثيون بخدمات الرئيس المخلوع الناقم، للاستيلاء على صنعاء، سارعوا إلى تجذير نفوذهم خارج معقلهم الرئيسة في الشمال.

انزبت السعودية، ارتيابًا من التحالف المصلحي بين الحوثيين وعدوهم السابق علي عبد الله صالح، ودرءًا لأي خلخلة للتوازنات بالمنطقة، لقيادة عمليات "عاصفة الحزم" بتاريخ 26 آذار/ مارس 2015، في إطار تحالف عربي ضم دول مجلس التعاون باستثناء عمان، فضلًا عن مصر والمغرب والسودان والأردن. ويبدو أن قرار بدء تلك العملية العسكرية يندرج في سياق الانعطاف التي عرفتها السياسة الخارجية السعودية في ظل حكم الملك سلمان بن عبد العزيز؛ حيث اتسمت تلك السياسة بالحزم لا سيما في مواجهة إيران، والتطلع إلى لعب أدوار إقليمية أكبر⁽²⁹⁾.

ولئن كان هدفها المعلن هو "حماية الشرعية اليمنية"، فإن تلك العاصفة، التي عكست تحولًا في نمط السياسة الخارجية السعودية في

بهذا المعنى، بدت المبادرة المتوجسة من النزوعات الثورية لبعض القوى اليمينية معاندة لمطالب التغيير القاعدي. فلا عجب أن كانت التدافعات على الساحة السياسية منحجرة في دوامة ترتيبات محدودة الأثر، وظلت مخرجات الحوار الوطني وفيه لهذا المنطق الذي تنهض عليه المبادرة، وللهاومش التي ارتضتها بعيدًا عن لغة الثوار ومطالبهم. ولئن أدرج المؤتمر ضمن جدول أعماله بعض القضايا الحساسة مثل قضية صعدة والقضية الجنوبية، فإن وثيقة الإصلاح، بحكم منطقتها العميق، جسدت رغبة القوى المهيمنة في جبر خواطر الجنوبيين ومدارة "طيش" الحوثيين. وبينما توكت الوثيقة على منطق التلطيف والترقيع، وخلق الشعور بنيل مختلف الفرقاء لحظهم من مغنم يمن ما بعد الحوار، عملت تلك القوى النافذة برعاية السعودية على تجذير موقعها في اللعبة السياسية.

انقض حزب التجمع اليمني للإصلاح، حليف السعودية الرئيس⁽²⁵⁾، على مجريات الثورة، وسعى لتوجيه مساراتها على نحو يعلي من مركزه في معادلة التوازنات. وعملت القوى القديمة الموصولة بعلاقات مصلحية مع السعودية على اختراق صفوف الثوار عبر خلق عشرات الائتلافات، وإجزال العطاء لضمان الولاء، مستغلة هشاشة البناء التنظيمي لشباب الثورة. لقد خطف مشعل الثورة من يد الشباب، ثم جرى خنق أنفاسها عبر جولات الحوار. وبدأ أمل انبلاج فجر جديد، ينحجب تدريجيًا خلف لغة المغنم السياسية والمادية ودوي البنادق. إن تأكيد أحد شيوخ مشايخ قبائل حاشد عدم نية القبائل سرقة الثورة⁽²⁶⁾، تعانده ممارسات التجمع، ذي العمق القبلي، في إطار اللجنة التنظيمية التي تدير مسارات الثورة. ويبدو أن سياسة التمكين لعناصر حزب التجمع التي انتهجتها السعودية مع اندلاع الثورة، غذت توجسات الحوثيين وناشطي الحراك الجنوبي وشباب الثورة، ولم تساعد على بلورة توازنات مرضية خلال الفترة اللاحقة. واستغلت إيران مساعي السعودية لضبط منسوب التحول وإحكام سيطرتها على اليمن، للانخراط في تكتيكات تزواج بين حضور وكيلها الطائفي في بعض جولات الحوار والتمدد والتهام مزيد من مساحات النفوذ. وقد توجت المناورات بانقضاض الحوثيين على العاصمة صنعاء

25 شكل حزب التجمع اليمني للإصلاح، وما زال، حليفًا مصلحيًا، وحرزًا طبعًا للسعودية. صحيح أن السعودية بادرت إلى منع بعض قيادات الحزب من دخول الأراضي السعودية عام 2014، بعد أن عدت الإخوان جماعة إرهابية، لكن ذلك لا ينفي قوة علاقات الحزب بالسعودية. وقد أسهمت بنية الحزب الهجينة في تعضيد تلك العلاقات، وتغذية منزعه البراغماتي. فهو يضم طبقًا من العناصر الوهابية والسلفية والقبلية والعسكرية. إضافة إلى أن مسارعة الحزب إلى التبرؤ من أصله الإخواني، وتشبثه بانتمائه اليمني، بعد أن انتهج بانتمائه العقدي خلال فترات خلت، وأيضًا عقب صعود محمد مرسي إلى سدة الرئاسة في مصر، يشيران إلى حرصه على بقاء متانة علاقاته المنفعية بالسعودية، وتجنب إثارة حفيظتها.

27 عبد الناصر المودع، "الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسناريوهات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 18، العدد 70 (2015)، ص 16.

28 محمد جميع، "المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"، تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تشرين الأول/ أكتوبر 2014)، ص 1.

29 للاطلاع على بعض ملامح التغييرات التي عرفتها بنية المؤسسات في المملكة العربية السعودية خلال فترة حكم الملك سلمان بن عبد العزيز، ومنها إصدار الملك سلمان أوامره بتعيين ابنه محمد وزيرًا للدفاع، ورئيسًا للديوان الملكي، ومستشارًا برتبة وزير، يمكن الرجوع إلى: "تغييرات الملك سلمان وتداعياتها الداخلية والخارجية"، تقرير موقف، إدارة البحوث والدراسات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015/5/13، ص 13، شوهده في 2013/1/31، في: <https://bit.ly/2MHG1E1>

وفتح ثلمات تضعف نفوذهم وتيسر مهمة قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية. والمؤكد أن هذا الفصل الصعب من المواجهات، بحكم تعقد الجغرافيا واستعصاء المواجهة المباشرة في مساحات ممتدة، أسهم في الإجهاز على ما تبقى من أركان دولة فاشلة، وزج باليمن في أتون المجهول.

تبرز هذه المخاضات كيف أن العوامل الإقليمية زادت من تعقيد المشهد اليمني. فالسعودية راهنت على استثمار التضامنيات القبلية ومركزية الريع الاقتصادي والإداري في حسابات شيوخ القبائل، وانكفأت على منطقتي حلفائها؛ فهي حريصة على إبقاء اليمن في فلكها، وتحترس من أي تحول داخلي يخرج اليمن من دائرة الطاعة والتبعية. وإذا لم يسعف المال في الإبقاء على الولاءات، ولم يُجد استنفار الأدوات السياسية والدبلوماسية في الحفاظ على تلك التوازنات، وجب التدخل بالقوة العارية.

هذا المنزع أوجع العداوات، وغذى شهوة الاحتراب والتدمير. ولئن أصرت قوى التحالف على التوسل بقوة أسطولها الجوي، وإسناد القوات اليمنية على الأرض بالعتاد والسلاح والتكتيكات، في أفق قاصم ظهر الحوثيين وقوات صالح، أو على الأقل إجبارهم على أن يلوذوا إلى المفاوضات من موقع ضعف، فإن توسل السعودية، التي تقود تحالفاً عربياً، بالقوة، لم يثمر نتائج معتبرة من الناحية الإستراتيجية؛ إذ احتفظت قوات الحوثي وصالح بمكاسبها العسكرية. وعزز قتل الحوثيين صالحاً من نفوذهم، وقضى على تطوع السعودية إلى استمالته على نحو يحدث اختراقاً لمصلحتها. صحيح أن خريطة النفوذ بعد ثلاث سنوات من الحرب قد تغير بعض ملامحها، بحيث حققت قوات الجيش الوطني المدعومة من قوات التحالف بعض المكاسب في الشريط الساحلي الغربي للبحر الأحمر وفي محافظة الجوف في الشمال الشرقي ومحافظة شبوة في الجنوب الشرقي، فضلاً عن بعض المناطق من مديرية نهم شرقي العاصمة صنعاء وبعض المديرية من محافظة البيضاء في الوسط، وكذا بعض المناطق من مديريات محافظة حجة المحاذية للسعودية، كما أن استعادة بعض المناطق غربي محافظة تعز من سيطرة الحوثيين، وقرب تحرير محافظة الحديدة في الغرب، يعتبران إنجازات نوعية لفصول المواجهة بين الطرفين، غير أن الحوثيين حافظوا، رغم ذلك، على مناطق نفوذهم في الشمال وأقصى الشمال، صعدة وعمران والمحويت وصنعاء ورهمة وإب، ومحافظة البيضاء في الوسط، بل إن قوة ضربات قوات التحالف لم تثبِ الحوثيين عن محاولات ربط مناطق نفوذهم تلك بمحاور الوصول الإستراتيجي نحو الجنوب. وتزيد قدرة إيران والحوثيين على تأمين خطوط الإمداد من جرعات الشك في فاعلية "العاصفة".

ظل حكم الملك سلمان⁽³⁰⁾، تغيت في العمق ردع التمرد الإيراني⁽³¹⁾، والحيولة دون تحول اليمن إلى حوزة شيعية وامتداد للقومية الفارسية، وتكسير شوكة الحوثيين من خلال تدمير قدراتهم الصاروخية الباليستية وشبكات التواصل وقطع خطوط الإمداد وإحكام الطوق البحري عليهم، على نحو يزيل تهديداتهم للأمن الإقليمي والأمن القومي السعودي.

أعقبت تلك العاصفة، عملية "إعادة الأمل" في 21 نيسان/ أبريل 2015، ويبدو أنها رامت تكثيف الضغط على الحوثيين لدفعهم إلى قبول تسوية سياسية على قاعدة قرار مجلس الأمن رقم 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل. ولعل مؤتمر جنيف بين أطراف النزاع اليمني في 14 حزيران/ يونيو 2015، جسد ذلك المسعى، بعد محاولات إضعاف القدرات العسكرية للحوثيين. لكن نذر فشل المؤتمر لاحت قبل انعقاده، بحكم تصلب مواقف الأطراف وتباين مرجعياتهم. فالرئيس ونائبه اعتصما بـ "الشرعية"، واعتبرا المؤتمر محطة للتشاور من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وليس للتفاوض مع الانقلابيين، بينما اعتبره الحوثيون مناسبة للمطالبة بـ "وقف العدوان"، وفرصة لمباحثات يمكن أن يتمخض عنها حل سياسي من دون شروط مسبقة. لقد قدموا إلى جنيف مدججين بتفوقهم على الأرض، وسعوا لترسيم ذلك التفوق من خلال تجاهل قرار مجلس الأمن وعدم الاعتراف برئيس يعتبرون شرعيته ساقطة بحكم العدوان. إن المساعي الإقليمية والدولية لوقف الاقتتال، يعاندها تعقد الوضع ومنطق المناكفة وتصلب المواقف. فإذا كان الحوثيون يمتحون وقودهم من مظلوميتهم و"نضالهم" ضد ما اعتبروه استبداد النظام، فإن الجبهة التي تقودها السعودية في إطار عاصفة الحزم وإعادة الأمل، تتوسل بما اعتبرته استعادة الشرعية. وهكذا حلت لغة المواجهة العسكرية محل التفاوض السلمي.

وفي ظل انسداد الأفق السياسي بسبب فشل المؤتمر في إيجاد مخرج للأزمة اليمنية، وغياب نصر عسكري إستراتيجي يمكن أحد الأطراف من فرض رؤيته، انزلق اليمن إلى أتون الفوضى. فالقدرات القتالية الجوية لقوى التحالف العربي وجدت صعوبة، رغم قوتها التدميرية العالية، في تغيير موازين القوة على الأرض. هذا المعطى أجبر السعودية، بدعم من الإمارات وقطر، على التوغل البري في عدن انطلاقاً من البحر وفي شمال اليمن، في 14 تموز/ يوليو 2015، لتكسير الطوق الذي أحكمه الحوثيون وقوات صالح على بعض المدن،

30 محمد خالد حسني، "عاصفة الحزم وتغير نمط السلوك السعودي في العلاقات الخارجية"، مجلة السودان، السنة 5، العدد 6 (أب/ أغسطس 2015)، ص 10.

31 أحمد زكي عثمان، "عاصفة الحزم وحدود دور السعودية في النظام الإقليمي العربي"، آفاق سياسية، العدد 18 (حزيران/ يونيو 2015)، ص 71.

الأرصدة وحظر السفر للخارج وحظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية بالنسبة إلى بعض الحوثيين وبعض رجال صالح، المتهمين بـ "تقويض السلام والأمن والاستقرار" في اليمن، وطالب جميع الأطراف اليمنية بالتنفيذ الكامل للقرار رقم 2201 والقرار رقم 2015، والالتزام بمبادرة مجلس التعاون ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتسريع المفاوضات للتوصل إلى حل توافقي، وحث جميع الأطراف اليمنية على الرد بالإيجاب على طلب رئيس اليمن حضور مؤتمر يعقد في الرياض برعاية مجلس التعاون، وأكد ضرورة قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين وضمان أمن موظفي الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، بيد أن منطق تعامله مع الصراع في اليمن يعاند مقتضى ذلك القرار ومنهج الأمم المتحدة في تدبير الأزمات الدولية خلال فترات خلّت؛ من قبيل أزمات كوسوفو ومالي وإقليم البنجاب. لقد استسلمت المنظمة الأممية لسياسة الكيل بمكيالين، وبدت متراخية في زجر انحرافات عاصفة الحزم وفضاعات قوات الحوثي، وانحازت أكثر إلى جماعة الحوثي. هذه الأمور، تعكس كيف أن المواقف والتدخلات في الساحة اليمنية، تنضبط لمنطق المصلحة، وليس لمنطق حماية الحقوق والحريات ومعاينة منتهكها. وإذا كانت العوامل الخارجية تؤثر سلبياً في الوضع الداخلي في اليمن، فإن التهديدات التي تحفل بها تلك البيئة الداخلية تلقى، بدورها، بكلها على التوازنات الإقليمية، وتزيد من فرص استدامة اللانظام الإقليمي.

2. اليمن في مرمى الأطماع الإيرانية: تعزيز النفوذ الإيراني بين القوة الناعمة والقوة الصلبة

بات النزوع إلى تطويق الجزيرة العربية مبدأً ثابتاً للعقيدة الأمنية والإستراتيجية بالنسبة إلى إيران. ولعل الثورة اليمنية شكلت فرصة ثمينة ضمن مسلسل فرص إيران للتمدد في العمق العربي الذي تعتبره مجالها الحيوي. ولئن كانت أهميته الإستراتيجية لا تضارع قيمة لبنان والعراق وسورية، فإن اليمن أضحى، رغم ذلك، ساحة من ساحات النفوذ التي يمكن أن تدعم القدرة التفاوضية والإستراتيجية لإيران، وتعزز قدرتها على المناورة ومواجهة تهديدات مستقبلية محتملة، ومقاصة فشل الثورة في البحرين والاستعاضة عما قد تخسره في الساحة السورية.

وتزداد أهمية اليمن في الحسابات الإيرانية بالنظر إلى موقعه الجيوسراتيجي. لقد شحذ ذلك الموقع رغبة إيران في التمدد الإقليمي بهدف تعزيز نفوذها في منطقة تعج بممرات مائية مهمة. هذه الرغبة، تمتاح أيضاً من تصورات إيران لأدوارها باعتبارها طليعة

كما أن التغلغل المتنامي للإمارات في جنوب اليمن، يذكي التساؤلات حول حقيقة بواعث التدخل العسكري لقوات التحالف، ويدعم فرضية أن استعادة "الشرعية" لم تكن الهدف الوحيد والرئيس للعاصمة، وأن بعض القوى الخليجية الأخرى تتطلع إلى استثمار تلك الحرب لإيجاد مناطق نفوذ لها باليمن.

فالقوات المدعومة إماراتياً تتمركز في محافظة أبين، كما تتموضع قوات "الحزام الأمني" الموالية للإمارات في محافظة عدن. فضلاً عن ذلك، تنتشر "النخبة الشبوانية التابعة للإمارات بمحاذاة حقول النفط، بل إن الإمارات سيطرت على المطار والميناء لأرخبيل سقطرى في خرق سافر لسيادة اليمن. فضلاً عن هواجسها الأمنية والإستراتيجية، ينطوي التدخل السعودي في اليمن على رهانات اقتصادية. فقد تواترت أنباء عن أطماع السعودية في الثروة النفطية اليمنية. فمنطقة حضرموت غنية بالثروة النفطية والمعدنية. ثم إن السعودية كانت تتطلع إلى مد خط أنابيب انطلاقاً من رأس تنورة حتى ميناء المكلا. هذا الميناء المنفتح على خليج عدن والمحيط الهندي، يجعلها في غنى عن مضيق هرمز⁽³²⁾.

تعقد الهواجس والرهانات المتشابكة لـ "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن. فالتطورات الميدانية، لا تضي بقرب تحقيق الأهداف المعلنة، رغم تواتر الحديث عن قرب ساعة الحسم. بل إنها تنبئ عن إيغال اليمن في نفق مظلم. فلم يثمر العصف حزمًا، ولم تتخلق جدائل الأمل في رحم ساحات الحرب، بقدر ما أجمت العاصفة المأساة الإنسانية، ومزقت لحمة المجتمع، ودمرت البنى التحتية ودورة الاقتصاد، وقضت على حلم التغيير من خلال انتقال سياسي متفاوض بشأنه.

إن امتعاض الولايات المتحدة من أسلوب تدبير السعودية للأزمة اليمنية، وتهديد الكونغرس الأمريكي بوقف صفقات الأسلحة لفائدة النظام السعودي، وإعلان البرلمان الأوروبي عن حظر بيع الأسلحة للسعودية، ودعوة المفوضة السامية للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون بمباشرة انتقال سياسي سلمي في اليمن، مواقف لا تسند لها خطوات عملية لإيقاف دوامة التقتيل التي غذت "عاصفة الحزم" وصلف الحوثيين شهوتها، والمبادرة بإنقاذ اليمن من أزمته الاقتصادية الخائقة ورعاية مسيرة الانتقال.

وبالمثل، بدا مجلس الأمن متقاعساً عن تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاع اليمني. صحيح أنه أصدر القرار رقم 2216، القاضي بتجميد

32 Fanette Billot, "Le conflit yéménite, des enjeux et clivages au-delà des logiques internes," Université de Lyon (Juillet 2016), Institut méditerranéen des hautes études stratégiques, pp. 15-16, accessed on 12/3/2018, at: <https://bit.ly/2UvdCUu>

يتوسل بأيدولوجيا "ولاية الفقيه" التي تسند إلى إيران وظيفةً رسوليةً لنجدة المستضعفين ومواجهة ما تسميه قوى الاستكبار وأزلامه، ويضمّر تفويضاً أخلاقياً يتيح لها التمدد بهدف إقامة خلافة جاهزة لاستقبال "الغائب الحجة"⁽³⁹⁾. هذه العقيدة التوسعية المستلهمة لنزعة دينية، جرى تأصيلها دستورياً. فالدستور الإيراني ينوط بالجيش والحرس الثوري "حمل رسالة عقائدية أي الجهاد [...] والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في أرجاء العالم". إن المجال الحيوي، فضلاً عن طبيعته الجيوسياسية، يغدو وفق عقيدة الولاية التي تراهن على التمدد "مجالاً حيويًا مذهبياً"⁽⁴⁰⁾. وإن الارتباط المذهبي يبرر، تبعاً لذلك، إحقاق اليمن بالمجال الإيراني، ولا سيما أنها كانت جزءاً من الإمبراطورية الفارسية قبل أن يحرقها المسلمون.

لقد درجت إيران على إسبال ألوان عقديّة على الثورات العربية بتأكيد استلهامها للثورة الإسلامية الإيرانية. فالثورة اليمنية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى باقي الثورات العربية، تجسد الصحوّة الإسلامية⁽⁴¹⁾، وتعدّ وفق نبوءة المرشد الأعلى بشرق أوسط إسلامي تظلم فيه إيران بالريادة. إن الطموح إلى توسيع القوس الشيعي ليشمل اليمن وجعله مجالاً طيّعاً، فرض التوسل بالتشيع والاستقطاب المذهبي. فلا غرو إذا عمدت إيران إلى استقطاب الطلبة من الطائفة الزيدية وإلحاقهم بمراكز جعفرية في صنعاء وصعدة، ومكنت العناصر المتأثرة بالمذهب الجعفري في دوائر الحركة الحوثية⁽⁴²⁾، وعقدت حلقةً مصلياً مع ظهرها الحوثي، وسعت لتهميئ الحوثيين ليصبحوا حوزة دينية ذات إشعاع إقليمي. هذا المشروع المذهبي والطائفي، يغذي النعرات الطائفية بما يجعل اليمن بؤرة توتر مؤرقة لأمن السعودية والخليج. لم تتوان إيران في تجييش تلك النعرات في ساحات الاعتصامات بين أتباع حزب الإصلاح والموالين للحوثيين. كما مولت مؤتمراً عقد في بيروت، في 12 أيار/ مايو 2012، بشأن مستقبل اليمن شارك فيه الحوثيون وممثلون عن الحراك الجنوبي بغية إرباك التسوية السياسية⁽⁴³⁾. ورغم أن الاعتدال شكّل ميسم الزيدية والمذهب الشافعي طوال عدة قرون، فإن إيران حريصة

إقليمية، ومن قناعتها الراسخة بتفوقها العسكري على دول المحيط العربي السني⁽³³⁾. وتعمل إيران على استدعاء إرث الإمبراطورية الفارسية وماضيها للتبليد لتسويغ مساعيها التوسعية، وفرض نفسها بحسبانها قوة صاعدة⁽³⁴⁾.

بعد أن أحكمت إيران قبضتها على العراق ولبنان وسورية⁽³⁵⁾، وأضحت تمسك بخيوط التوازنات في تلك الدول، أمست اليمن ساحة جديدة لتوسيع مجال النفوذ⁽³⁶⁾. فلا غرو إذا سارعت لتعضيد جبهتها وتعزيز نفوذها ضمن خريطة الإقليم بما يقوي مركزها في حربها الباردة ضد السعودية. ويبدو أن اختراق اليمن شكّل جزءاً من إستراتيجية تهدف إلى التهام أراضٍ أوسع وإخضاعها للنفوذ الإيراني. لقد نسجت إيران معالم خطة عشرينية تمتد من عام 2005 حتى عام 2025 بهدف تحقيق هيمنة إقليمية في منطقة جنوب غرب آسيا. ولعل الدينامية الثورية التي تفجرت في اليمن كانت فرصة إستراتيجية للتوغل في العمق الحيوي للخليج وزيادة مساحات انحسار النفوذ السعودي، ولا سيما أن ذراعها الأيديولوجية والعسكرية (الحوثيون) تسيطر على مساحات متاخمة للسعودية. فضلاً عن ذلك، يسهم الاختراق الإستراتيجي للخليج العربي عبر بوابة اليمن في تكسير سياسة الحصار وعزل إيران إقليمياً ودولياً، وتعضيد موقع "محور الممانعة"، وتنويع مناوراتها وشبكة تحالفاتها لمواجهة الضغوط. وتكبل إيران الاتهامات للسعودية بسبب إكراهات سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها الولايات المتحدة. فالسعودية لا تكف، في نظر إيران، عن تحريض الولايات المتحدة لتشديد الخناق عليها.

تزاوج إيران في مسعى توسيع مجالها الحيوي خارج الحدود الإيرانية بالتعبئة الأيديولوجية والاستقطاب المذهبي والدعاية الإعلامية والتسليح والدعم اللوجستي والاستخباراتي للحوثيين. فبقدر ما تتوكل على نزعة قومية فارسية، تتوق إلى إحياء أمجاد الإمبراطورية الفارسية⁽³⁷⁾، وبالقدر نفسه تستنفر أيدولوجيا عقديّة وتستثمر التنوع المذهبي مسلماً لتمديد النفوذ⁽³⁸⁾. فالمشروع المذهبي لإيران

33 مجموعة مؤلفين، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، تقديم عبد الله فهد النفيسي، ط 3 (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم؛ مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص 12.

34 H. Hourcade, *Géopolitique de l'Iran* (Paris: Armand Colin, 2010), p. 295.

35 مضاوي الرشيد، "السعودية وتحديات المرحلة"، المستقبل العربي، العدد 467 (كانون الثاني/ يناير 2018)، ص 13.

36 نجلاء مكاي وآخرون، الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي (د. م.): مركز صناعة للدراسات والأبحاث، 2015، ص 242 وما بعدها.

37 أحمد أمين الشجاع، "التدخل الإيراني في اليمن: حقائقه وأهدافه ووسائله"، البيان، العدد 307 (شباط/ فبراير 2013)، ص 34.

38 علي شعثان، "المؤثرات الخارجية في المباحثات اليمنية"، سياسات عربية، العدد 12 (كانون الثاني / يناير 2015)، ص 106، 104 - 111.

39 عادل علي العبد الله، "إيران ودول الخليج.. مصدات مذهبية على تصدعات سياسية"، في: المشروع الإيراني، ص 300.

40 المرجع نفسه، ص 305.

41 فراس أبو هلال، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/7/20، ص 1، 3، شوهد في 2019/1/31، في: <https://bit.ly/2WxJBFn>

42 محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي (الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017)، ص 47 - 49.

43 ناصر محمد علي الطويل، "إيران والثورة اليمنية"، في: المشروع الإيراني، ص 203؛ أحمد سلمان محمد، "المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51 (2015)، ص 10 - 11.

حوثيين وتدريبهم، ودعمت الصحافة المكتوبة⁽⁴⁸⁾ ومواقع إلكترونية وقنوات تلفزيونية، مثل "المنار" اللبنانية و"المليادين" التي تبث من بيروت و"المسيرة" التابعة للحوثيين التي بدأ بثها عام 2012 من بيروت، من أجل الترويج لرؤيتها الأيديولوجية المتعلقة بالصراع في اليمن. وتنزع إيران، في إطار معركتها الإعلامية، إلى تصوير الحرب في اليمن على أنها حرب أغلبية سنية ضد أقلية شيعية مستضعفة⁽⁴⁹⁾، متوسلة بقاموس مُترعٍ بجرعات أيديولوجية تجيش العواطف، مثل الاضطهاد والظلم والنصرة والنجدة، ومن ثم تسوغ كل أشكال الدعم لها. وتستعين إيران، إضافة إلى خدمات الحوزات الدينية ودوائر الإعلام، بأحزاب سياسية لتنفيذ مشروعها الطائفي، من قبيل حزب الحق واتحاد القوى الشعبية، بل إن إيران عمدت في محاولة تجاوز عطب البنية المنقذلة لتلك الأحزاب، لاعتبارات عقدية، إلى تشكيل تنظيمات سياسية بهويات أيديولوجية متنافرة لكنها تشترك في مواجهتها لما تعتبره خطراً سنياً. ويمكن الإشارة في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى حزب الأمة الذي جرى تشكيله في كانون الثاني/يناير 2012⁽⁵⁰⁾.

وفضلاً عن التشجيع وإذكاء لظى الصراع المذهبي والتعبئة الإعلامية، صممت إيران على جعل اليمن قاعدة خلفية للتجنيد ومركزاً للعمليات، وسخرت الحوثي طليعة مسلحة لخدمة أغراض تغذية الفوضى وضرب العمق السعودي وتهديد أمن الخليج؛ ولذلك لا تتوانى في دعم حليفها الطائفي من خلال النشاط الاستخباراتي وتدريب الميليشيات الحوثية ومدّها بالسلاح والمال والخبرة التقنية⁽⁵¹⁾. وقد تسارعت وتيرة الدعم العسكري بعد إحكام الحركة الحوثية سيطرتها على العاصمة صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014، بحيث استرسل تهريب السلاح على نحو مباشر من الموانئ الإيرانية صوب المياه اليمنية وبخاصة عبر ميناء ميدي والصليف، أو على نحو غير مباشر من جيبوتي وميناء عصب نحو سواحل صعدة معقل الحوثيين⁽⁵²⁾. ولعل

على تجيش الصراعات ذات الأنفاس المذهبية، وتسعير الخلاف بين الأيديولوجيتين الشيعية والسنية⁽⁴⁴⁾. صحيح أن الصراع اشتعل قبل الثورة بين مكونات الطائفة الزيدية، علي عبد الله صالح والحوثيين، وبدا سياسياً ينصرف إلى المغنم السلطوية، لكن إيران سعت غداة الثورة لإسبال ألوان عقدية عليه. فهي تنصّب نفسها حاملة للواء الدفاع عن الشيعة وتندّر جهودها لتعميق الفجوات المذهبية من خلال الدعاية للمذهب الاثني عشري وتوسيع دائرة التشيع الجعفري، اقتصاداً مما تعتبره اضطهاداً للشيعة الاثني عشرية خلال حروب صعدة ضد الحوثيين⁽⁴⁵⁾.

ولئن سوغت إيران ذلك الشحن الطائفي بمواجهة ما اعتبرته هيمنة وهابية على مفاصل الدولة، فإن المنطق الذي يتوسل به الظهير الذي تسنده هو منطق القوة والمغالبة والهيمنة، وليس منطق المشاركة السياسية. فلا غرابة في ظل انحراف الحوثي عن مبادئ المذهب الزيدي، وتوسله بالغلو والتطرف، أن يجعل من إفشال التسويات السياسية وتقويض بنية الدولة منهجاً وعقيدة. لقد غدا الحوثيون معول تشويش وهدم في قبضة إيران، وأمسوا يدها الطولى لإفشال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإجهاض اتفاق الشراكة والسلم ومساعي بناء دولة مبنية. وفي حين يجري وصم الحوثيين بالروافض الخارجين عن الدين، يتحدث الإيرانيون عن الوهابيين بحسبانهم تكفيريين وإرهابيين⁽⁴⁶⁾. إن إضفاء طابع مذهبي على الصراع في اليمن، وما ولده ذلك من فرز مذهبي وتجيش طائفي، ينعش الصراع المسلح والهويات القاتلة، ويمزق لحمة المجتمع ويضعف سيادة القانون. لقد غدا توظيف الخريطة المذهبية لتأجيج الصراع والتناحر في اليمن وجعل المنطقة بؤرة توتر دائمة، جزءاً من إستراتيجية تعزيز النفوذ الإيراني.

وتعتبر الدعاية الإعلامية آلية للتجيش الطائفي وتعزيز النفوذ الإعلامي للحركة الحوثية والتحريض ضد السعودية. فقد عملت إيران على توظيف إمبراطوريتها الإعلامية⁽⁴⁷⁾، واستقطاب إعلاميين

48 مثل صحيفة "المسار" و"الأمة" و"الهوية" و"الحقيقة" و"صوت الشورى".

49 تقوّت تلك النزعة أكثر عقب إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر وجماعة من الشيعة على يد السلطات السعودية.

50 الشجاع، ص 36.

51 Ch. Stille, "Iran's Role in Yemen's Civil War," *The Pardee Periodical Journal of Global Affairs*, vol. II, no. 1 (Spring 2017), p. 22 et s. p. 115-129;

راجع أيضاً: "الحوثيون: الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية، وحدة الدراسات والأبحاث، شوهده في 28/12/2017 في: <https://bit.ly/2S8W0RR>

أصبح الحوثيون يمتلكون صواريخ "غراد" و"كاتوشا"، وصواريخ "تاو" المضادة للدروع، وصاروخ "طوفان" المضادة للدبابات، وأنظمة مدفعية وطائرات "الدرنوز" المسيّرة من دون طيار، تقوم بمهام قتالية واستطلاعية، ومنظومة صواريخ باليستية.

52 جميع، ص 9-10: محمد الأحمد، "الحوثي.. ذراع إيران في خاصرة الخليج"، البيان، العدد 313 (2013)، ص 61؛ الشجاع، ص 35.

44 Clémentine Louis, "Le Yémen dans une nouvelle guerre froide régionale," *La Revue Nouvelle* (22 décembre 2015), p. 2.

عمد الحوثيون إلى الهجوم العسكري على بعض المجموعات السلفية في دماج بمحافظة صعدة. وقد شكل تهجير السلفيين مسلماً دأب عليه الحوثيون لبطس سيطرتهم على المدن اليمنية، وتحوطاً من تشكل أنوية معارضة ضد سياساتهم التوسعية. في هذا الصدد، انظر: راجح يادي، "المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم: تشرين الثاني/نوفمبر 2011-آذار/مارس 2015"، سياسات عربية، العدد 14 (أيار/مايو 2015)، ص 172.

45 سعود المولى، الحوثيون واليمن الجديد: صراع الدين والقبيلة والجوار (بيروت: دار سائر المشرق، 2015)، ص 191 - 192.

46 بكر البدور، "قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية الإيرانية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 75 (ربيع 2016)، ص 121 - 122.

47 مثل هيئة البث الإيرانية الحكومية، والمحطات الإذاعية، وقنوات "سحر"، وقنوات "جام جم"، وغيرها من الأذرع الإعلامية.

أخرى، على دعم بعض فصائل الحراك الجنوبي وتجديد عناصرها. ويبدو أن كسب ولاء تلك الفصائل يروم تيسير اختراق المنطقة الجنوبية وإيجاد منافذ ومناطق جديدة للنفوذ في الجنوب بعد إحكام قبضتها على الشمال.

لقد نجحت إيران في تمكين الحوثيين من أن يصبحوا قوة سياسية مهيمنة ممسكة بأزمة القرار في مناطق نفوذهم، وقوة عسكرية ذات قدرات قتالية هائلة تتمدد على الأرض غير آبهة بمطالب الحكومة المنتخبة واشتراطات السعودية وحلفائها. لقد أمسوا طرفاً مركزياً في معادلة الصراع، وذيل إيران في المنطقة⁽⁵⁶⁾، لإطالة أمد الأزمة وتقويض أسس الدولة وتغذية الفوضى واللايقين، وهي بيئة مواتية تزيد من قدرة إيران على التمدد وتطبيق السعودية وإرهاقها وخلخلة التوازنات الإقليمية.

في مقابل الموقف الأميركي الداعم للسعودية، بدت روسيا مباركة للتغلغل الإيراني في اليمن. ويبدو أن ذلك الموقف ينسجم مع التقاطع المرهلي بين مصالح إيران وروسيا في كثير من مناطق التوتر بالمنطقة، ومع تطلع روسيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي ومحاور التحالف مستغلة التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية منذ عهد أوباما. ولعل وقوف روسيا ضد إصدار مجلس الأمن لقرارات تحمل الحوثيين مسؤولية فشل التسوية السياسية وتلزمهم بالانخراط في الترتيبات الكفيلة بإنجاحها، وذلك في شباط/ فبراير 2015 وفي أيلول/ سبتمبر 2016، يعكس كيف أن الدور الروسي في الأزمة اليمنية كان معضداً لجهة إيران.

خلاصات ختامية

بدت المبادرة الخليجية، بحكم هواجسها، عامل إرباك وتغذية للتوجس بين الفرقاء اليمنيين. كما زاد فشل "عاصفة الحزم" في حسم الصراع من صلف حليف إيران الأيديولوجي والمذهبي. إن العاصفة رغم مسوغاتها المعلنة، أفضت إلى تعقيد الوضع الإنساني وانزلاق اليمن إلى درك الدولة الفاشلة. كما استغلت إيران ثورة اليمن ورقةً لفرض هيمنتها الفارسية على المنطقة وتعزيز مناطق نفوذها بما يعضد ريادتها وينوع ساحات مواجهتها مع الولايات المتحدة. فلا غرو إذا سعت لاستثارة النزعة القومية والهويات العقائدية والتأثير في الوضع السياسي اليمني وتقديم الدعم المالي واللوجيستي والاستخباراتي والإسناد العسكري للحوثيين.

إيقاف السفينتين الإيرانيتين جيهان 1 وجيهان 2 المحملتين بالعتاد والسلاح في مياه خليج عدن في عام 2013⁽⁵³⁾، والاعتراضات البحرية التي قامت بها سفن البحرية الأميركية والفرنسية والأسترالية، خلال سنتي 2015 و2016، للسفن الإيرانية المحملة بأسلحة موجهة إلى اليمن⁽⁵⁴⁾، من الأمثلة التي تكشف إصرار إيران على تحويل اليمن إلى ساحة حرب متقدمة وتعزيز قدرات وكيلها المذهبي على استهداف الأراضي السعودية.

”

إن حرص إيران على تزويد الحوثيين بأسلحة متطورة لم يكن يتمتع بها الجيش اليمني يعكس سعيها الحثيث لتدشين تحول في مجريات المواجهة بطريقة تعضد النفوذ الإقليمي الإيراني

“

إن حرص إيران على تزويد الحوثيين بأسلحة متطورة لم يكن يتمتع بها الجيش اليمني، من قبيل الصواريخ الباليستية البعيدة المدى والطائرات من دون طيار والصواريخ الموجهة المضادة للمدركات والمتفجرات المتطورة ونظام الألغام البحرية، وتوجيه الصواريخ الباليستية نحو الأهداف السعودية، يعكس سعيها الحثيث لتدشين تحول في مجريات المواجهة بطريقة تعضد النفوذ الإقليمي الإيراني. وقد ساعد صمود الحوثيين في وجه ضربات قوى التحالف العربي بفضل الإسناد الإيراني، على تشكل مناطق نفوذ إيرانية مستقلة ولا سيما في الشمال، صنعاء وصعدة والجوف وأجزاء من عمران وحجة، مثلما حرص على التمدد صوب الجنوب. ولعل سيطرتهم على ميناء ميدي على ساحل البحر الأحمر، يوفر منفذاً بحرياً قريباً إلى المنطقة الشمالية الخاضعة لنفوذهم. ولئن جرى إحكام الطوق على ذلك الميناء من قبل البحرية السعودية خلال عاصفة الحزم، فإن إيران لم تعدم مسالك جديدة للتهرب، بحيث عمدت إلى إضافة أسطول رابع بخليج عدن لتأمين عمليات تهريب السلاح. كما قامت بإرسال سفن حربية إلى المياه الخليجية بذريعة مواجهة أنشطة القرصنة⁽⁵⁵⁾. وتعمل إيران، من جهة

53 شعثان، ص 108.

54 الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، S/2017/81 (21 كانون الثاني/ يناير 2017)، شوهده في 2019/1/30، في: <https://bit.ly/2RU8SLk>؛ القاضي، ص 53 - 54.

55 المرجع نفسه، ص 80.

56 Peter Salisbury, "Yemen and The Saudi-Iranian 'Cold War'," The Royal Institute of International Affairs, 18/2/2015, p. 2, accessed on 31/1/2019, at: <https://bit.ly/2GeeE0y>

يضعف نسبياً قدرتها على الاستمرار في الإسناد السخي للحوثيين لمدة طويلة. وعلى الصعيد الداخلي، تشكل الأوضاع الاقتصادية وما ارتبط بها من تحديات اجتماعية، قياداً إضافياً لتوجهات سياستها الخارجية.

في المقابل تصطم أدوار السعودية ببعض الحدود. فالمؤهلات الجيوسياسية والديموغرافية والعسكرية الإيرانية، وتمدد نفوذها الإقليمي، من العناصر المرجحة لكفة إيران في خريطة التنافس والصراع على مناطق النفوذ. كما أن أزمته الاقتصادية ومشكلاتها الاجتماعية، قد تحد من نزعتها التدخلية وتضعف جموحها للريادة. ثم إن الخلافات المتناسلة في البيت الخليجي تعاند طموحها إلى تشكيل اتحاد إقليمي سني، وتحرمها من عمق إستراتيجي حيوي لإثبات جدارتها بشأن أداء أدوار ريادية على الصعيد الإقليمي. على أن حدود الأدوار الإقليمية لكل من إيران والسعودية تعقد الوضع أكثر؛ وذلك من خلال شحذ رغبة كل طرف في تعبئة مزيد من الموارد لحسم المنازلة، أو على الأقل تأكيد الجدارة بالريادة الإقليمية. ولعل فصول المواجهات بين قوات التحالف العربي وحليف إيران (جماعة الحوثي) أفضت إلى تآزيم الوضع الإنساني.

وإذا كان "التحالف العربي" بقيادة السعودية، حازماً ومتطلعاً إلى أن يثمر حزمه أملاً في تسوية سياسية في اليمن، فإن التوازنات التي قد تتمخض عن نصر عسكري محتمل على صعوبته، ستكون هشة ومن ثم معرضة للانفراط الذي يغتذي من تراكم الأحقاد والإحساس بالإقصاء والغبن.

ولئن أكد دانكوارت روستو Dankwart Rustow وبرزفورسكي أن الانتقال المتفاوض بشأنه يعد نتاج صراع ممتد بين الفاعلين الذين استنفدوا مواردهم في النزاع من دون فرض كل طرف لرؤيته عن الوضعية على الطرف الآخر، فإنني أخال أن الإسناد الإيراني للحوثيين، في مقابل الدعم السخي لقوى التحالف العربي لفائدة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، أسهما في إجهاض تحقق مثل ذلك الاحتمال. لقد خفف ذلك الدعم من وطأة الضغط الذي قد تمارسه ندرة الموارد على أطراف الصراع. ويبرز هذا الأمر أحد أوجه تأثير العوامل الخارجية في المشهد السياسي الداخلي. في العلاقة بذلك، يطرح مأل مسلسل التحول في اليمن سؤالاً حول السبيل لإنجاح مسلسل الانتقال وبناء دولة ديمقراطية وتقويتها من دون قوى إقليمية تدعم التسويات السياسية وتناى بنفسها عن منطق المناكفة وتسعير الخلافات وتغذية الصراعات حرصاً على تحقيق ما تعتبره أهدافاً تكتيكية أو إستراتيجية.

لقد أسهمت التدخلات السعودية والإيرانية في اليمن في تعطيل ديناميات الانتقال. فتنافس الدولتين على الريادة وتعزيد النفوذ الإقليمي، وخشية السعودية من تبرعم تجربة ديمقراطية في فئاتها الخلفي، وتطلع إيران إلى استغلال الموجة الثورية لإسبال ألوان مذهبية على الصراع بما يعزز نفوذها، كلها متغيرات جعلت اليمن ساحة مشرعة على مواجهات وظفت فيها أدوات ناعمة وأخرى صلبة. وقد أفضت الحرب الباردة المندلعة بين هاتين القوتين الإقليميتين، والتي كانت اليمن ميدانها، إلى تعميق نزعات التصدع وتغذية منطق المناكفة وتسعير الخلاف بين أطراف العملية السياسية، واشتعال حرب أهلية ضروس.

بيد أن طموح إيران والسعودية إلى الهيمنة والريادة يصطم بجملته من الإكراهات. فالخريطة الاجتماعية والمذهبية لليمن، لا تيسر لإيران، رغم جهودها المتواصلة، توسيع الولاءات وضمائها وتشكيل أحلاف دائمة، فضلاً عن أن وكيلها الطائفي الوفي لا يحظى بالتأييد الشعبي الواسع. ولعل نفوذ شيوخ القبائل المواليين للسعودية، ولا سيما قبائل حاشد، يشكل قياداً لقدرة إيران على التغلغل في البنية القبلية اليمنية. وقد ولدت مآسي الحرب عداءً أكبر للحوثيين بحكم الفظاعات التي ارتكبوها في كثير من المناطق. ثم إن مراهنتها على الفرز الطائفي لتجيش الصراع وتغذية الخصومات تصطم بعائق مفاده أن الزيدية في اليمن أقرب المذاهب إلى السنة بحكم اعتدالها. من جهة أخرى، يفضح الموقف الإيراني من الثورة السورية، وتواطؤها المستمر مع نظام بشار، زيف أدلوجة تصدير الثورة والممانعة ضد قوى الظلم والاستكبار. كما أن حزم القوى الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة، إزاء إيران، وسعيها للحيلولة دون إمسائها بأزمة الأمور في الممرات المائية الحيوية بالمنطقة، يكبل تطلعات إيران لكسب مزيد من أوراق الضغط على الولايات المتحدة. ولعل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، ورسوخ الموقف الجذري للرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أن خطر إيران لا يكمن فقط في طموحاتها النووية، وإنما أيضاً في أطماعها التوسعية، عوامل تحد من سعي إيران لأن تصبح قوة إقليمية مهيمنة، وتقضي على حلمها المتمثل باستغلال فرص التقارب الأمريكي - الإيراني من أجل تحقيق مكاسب إستراتيجية في المنطقة. كما أن النفوذ السعودي التاريخي في اليمن، وتواتر تحكم السعودية في كثير من مفاتيح القوى السياسية والقيادات القبلية، وإصرارها على التوسل بكل الموارد من أجل ردع إيران، ووصفها بأنها قوة تخريبية معادية للسنة، عناصر تسهم في اضطلاع السعودية بدور الموازن الإقليمي. ويشكل تعدد الجبهات التي تضطلع فيها إيران بأدوار مهمة (العراق وسورية ولبنان) عبئاً

الرشيد، مضاوي. "السعودية وتحديات المرحلة". المستقبل العربي. العدد 467 (كانون الثاني/يناير 2018).

رئاسة الجمهورية. المركز الوطني للمعلومات. نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية. في: <https://bit.ly/2CLlc5b>

السويدي، جمال سند وآخرون. النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

الشجاع، أحمد أمين. "التدخل الإيراني في اليمن: حقائقه وأهدافه ووسائله". البيان. العدد 307 (شباط/فبراير 2013).

شعثان، علي. "المؤثرات الخارجية في المحامكات اليمنية". سياسات عربية. العدد 12 (كانون الثاني / يناير 2015).

شليخ، توماس. استراتيجية الصراع. ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان. الدوحة/بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

عثمان، أحمد زكي. "عاصفة الحزم وحدود دور السعودية في النظام الإقليمي العربي". آفاق سياسية، العدد 18 (حزيران/يونيو 2015).

القاضي، محمد حسن. الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي. الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017.

قبلان، مروان. العلاقات السعودية الأمريكية: انفرط عقد التحالف، أم إعادة تعريفه؟ سياسات عربية. العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2014).

اللباد، مصطفى. "قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي بشأن المنطقة العربية". شؤون عربية. العدد 129 (2007).

اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية. اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية. تعلن 6 أهداف لثورة التغيير في اليمن وتضع 9 مطالب للمرحلة الانتقالية.

ساحة التغيير - صنعاء. 2011/4/11. مدونة تعز الآن. 2011/4/12. في: <https://bit.ly/2S9pkXs>

مجموعة مؤلفين. الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق. فؤاد عبد الجليل (محرر). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

مجموعة مؤلفين. المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. تقديم عبد الله فهد النفيسي. ط 3. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم؛ مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.

مجموعة مؤلفين. إيران والخليج: البحث عن الاستقرار. إعداد جمال سند السويدي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996.

محمد، أحمد سلمان. "المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 51 (2015).

المراجع

العربية

أبو هلال، فراس. "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات". تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2011/7/20. في: <https://bit.ly/2WxJBFn>

أحمد، أحمد يوسف وآخرون. كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن-الجزائر-السعودية-السودان-سورية-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

أحمد، محمد فيان ونور صبحي. "القوى الإقليمية المؤثرة في أمن واستقرار اليمن: المملكة العربية السعودية أمودجًا للمدة (1990-2015)". مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 116 (2016).

الأحمدي، محمد. "الحوثي.. ذراع إيران في حاصرة الخليج". البيان. العدد 313 (2013).

الأمم المتحدة. مجلس الأمن. التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن. S/2017/81. 21 كانون الثاني/يناير 2017. في: <https://bit.ly/2RU8SLk>

بادي، راجح. "المسار السياسي في اليمن من المبادرة الخليجية إلى 'عاصفة الحزم': تشرين الثاني/نوفمبر 2011-آذار/مارس 2015". سياسات عربية. العدد 14 (أيار/مايو 2015).

البدور، بكر. "قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية الإيرانية". مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد 75 (ربيع 2016).

"تغييرات الملك سلمان وتداعياتها الداخلية والخارجية". تقدير موقف. إدارة البحوث والدراسات. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. 2015/5/13. في: <https://bit.ly/2MHG1El>

الجمهورية اليمنية، وثيقة الحوار الوطني الشامل، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، 2013 - 2014، ص 13، شوهد في 2018/7/7. في: <https://bit.ly/2FVb0fj>

جميع، محمد. "المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"، تحليل السياسات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تشرين الأول/أكتوبر 2014).

حسني، محمد خالد. "عاصفة الحزم وتغير نمط السلوك السعودي في العلاقات الخارجية". مجلة السودان. السنة 5. العدد 6 (آب/أغسطس 2015).

الحميري، نشوان. خطوة إلى اليمن الحديث: إرهابات وأحداث وتحديات الثورة الشبابية الشعبية السلمية. صنعاء: منظمة اليمن الحديث، 2011.

"الحوثيون: الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم". مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. أوراق سياسية. وحدة الدراسات والأبحاث، شوهد في <https://bit.ly/2S8W0RR>. 2017/12/28

Gregory Gause III, F. "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War." *Analysis Paper*. Brookings Doha Center. no. 11 (July 2014).

Grosescu, Raluca. "Une analyse critique de la transitologie: Valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques." *Studia Politica: Romanian Political Science Review*. vol. 12, no. 3 (2012).

Hourcade, H. *Géopolitique de l'Iran*. Paris: Armand Colin, 2010.

Louis, Clémentine. "Le Yémen dans une nouvelle guerre froide régionale." *La Revue Nouvelle* (22 décembre 2015).

Nye, Joseph S. *Bound To Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.

_____. "Soft Power and American Foreign Policy." *Political Science Quarterly*. vol. 119, no. 2 (Summer 2004).

_____. *The Means to Success in World Politics*. New York: PublicAffairs, 2004.

Salisbury Peter. "Yemen and The Saudi-Iranian 'Cold War'." The Royal Institute of International Affairs. 18/2/2015. at: <https://bit.ly/2GeeE0y>

Stille, Ch. "Iran's Role in Yemen's Civil War." *The Pardee Periodical Journal of Global Affairs*. vol. II, no. 1 (Spring 2017).

Thiollet, Hélène. *Les flux migratoires au Yémen: Enjeux sécuritaires, politiques et sociaux*. Paris: Ministère de la Défense, 2009. at: <https://bit.ly/2sV6lfO>

مكاوي، نجلاء وآخرون. الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي. [د.م.]: مركز صناعة للدراسات والأبحاث، 2015.

المودع، عبد الناصر. "الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات." *مجلة دراسات شرق أوسطية*. مج 18، العدد 70 (2015). المولى، سعود. الحوثيون واليمن الجديد، صراع الدين والقبيلة والجوار. بيروت: دار سائر المشرق، 2015.

نوار، إبراهيم متولي. "صراع الحرب والدبلوماسية وسيناريوهات حل الأزمة في اليمن." *آفاق سياسية*. العدد 20 (آب/ أغسطس 2015).

الأجنبية

Bauchard, Denis. "Le Yémen: Violence sectaires et guerre de procuracy." Intervention faite dans le cadre de la conférence "Terrorisme international et radicalisme au Moyen-Orient et en Afrique du Nord: menaces, causes, conséquences." Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques-UQAM, 13/11/2015. at: <https://bit.ly/2t1bsAn>

Billot, Fanette. "Le conflit yéménite, des enjeux et clivages au-delà des logiques internes." Université de Lyon (Juillet 2016). Institut méditerranéen des hautes études stratégiques. at: <https://bit.ly/2UvdCUu>

Boulanger, Philippe. "Risques et conflits dans le Golfe Arabo-Persique." *Bulletin de l'Association de Géographes Français*. vol. 89, no. 1 (Mars 2012).

Geun, Lee. "A theory of soft power and Korea's soft power strategy." *Korean Journal of Defence Analysis*. vol. 21, no. 2 (June 2009), p. 212.